The Maghreb
and Current Regional Transformations
Doha, 16th – 17th February 2013

المغرب العربي
والتحولات الإقليمية الراهنة
الدوحة، ١٦ – ١٧ فبراير ٢٠١٣

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"،
بالدوحة – 17 و18 فبراير/شباط 2013

الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية

د. عبد الرزاق مقري
سياسي جزائري وبرلماني سابق

مقدمة

يحتل المغرب العربي أهمية كبيرة في العالم العربي، فهو يشكل جناحه الغربي، ويتربع على مساحة إجمالية تبلغ 5.782.140 كلم مربع، أي ما يعادل نسبة 42% من الوطن العربي. ويبلغ طول شريطه الساحلي 6505 كلم، أي 28 % من السواحل العربية كلها، ويبلغ عدد سكانه أكثر من 80 مليون نسبة من عدد أفراد الأمة العربية أي ما مقداره 27% من إجمالي عدد العرب في البلاد العربية ويصل الناتج المحلي الإجمالي 389.6 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 32% من الاقتصاديات العربية. وهو يحتل موقعا جيوستراتيجيا مهما في العالم إذ يقع على واجهة جنوب القارة الأوربية بين الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا والساحل الصحراوي الإفريقي. يحتوي على نسب معتبرة من الاحتياطات المعدنية والطاقوية كالبترول والغاز والفوسفات وغيرها. بالإضافة إلى مخزونه الثقافي والحضاري من أيام الدولة النوميدية إلى الفتوحات الإسلامية إلى حقبة الأندلس إلى نضال الحركات الوطنية والجهاد ضد المحتل الفرنسي والإسباني والإيطالي.

فهو منطقة مهمة ولكنها للأسف الشديد مفتتة ومتخلفة وضعيفة، ويمثل تطور العلاقات البينية وبناء اتحاد المغرب العربي فرصته للإقلاع والنمو والتطور، حلم بها زعماء وشعوب المنطقة أجيالا تلو الأجيال. لقد تأسست فكرة المغرب العربي من عقود، وتصوَّرَ رجال الحركة الوطنية آلياتها وجربوا العمل المشترك لخدمتها. غير أن فترة الاستقلال جاءت بخلافات متعددة عطلت المشروع، ثم وقعت صحوة في نهاية الثمانينيات أسست اتحاد المغرب العربي ولكن المشروع بقي حبرا على ورق في المجمل حتى جاء الربيع العربي فأثر في قطرين من المغرب العربي تأثيرا كليا وهما تونس وليبيا وأحدث تغييرا جزئيا مهما في المغرب الأقصى ولم يصب الجزائر في شيء، وترك موريتانيا تحاول اللحاق بالمنتفضين دون نتيجة تذكر إلى الآن. فهل سيؤثر الربيع العربي في العلاقات البينية بين هذه الدول؟ أم سيباعد بينها؟ أم هي حالة بين هذا وذاك؟

سنحاول في ورقتنا هذه الإجابة عن هذا السؤال من خلال استذكار مشروع اتحاد المغرب العربي وتقييم ما تحقق من نتائج، ثم نعطي رأينا في طبيعة الثورات العربية بشكل عام وما هو متوقع منها، ثم نلج الموضوع الأساسي فنحصي شيئا من التطورات الإيجابية والسلبية الحاصلة في العلاقات البينية المغاربية ونقف عند ذكر أسبابها وأبعادها ونركز على التطورات الأمنية الحاصلة في مالي وأثرها على علاقات الدول المعنية والمغرب العربي بشكل عام ثم نتحدث عما يكسبه المغاربة لو استغلوا فرصة التحولات الدولية والإقليمية الحاصلة لتطوير علاقاتهم البينية وبنوا اتحادهم المغاربي على أسس صحيحة ومتينة ونختم بذكر الخلاصة والنتيجة.

الفصل الأول: المغرب العربي قبل الثورات العربية

إن فكرة المغرب العربي فكرة قديمة وأصيلة تستمد شرعيتها من التاريخ القديم ومن نضال الحركات الوطنية، ومن الخصائص الدينية واللغوية والثقافية المشتركة بين أهله وكذا المصالح المشتركة والمصير المتلازم. لقد أقام الأمازيغ، من واحة سيوة بغرب مصر إلى المحيط الأطلسي، دولا ومملكات وقاوموا الإمبراطوريات الغازية الفينيقية والوندالية والرومانية والبيزنطية حتى جاء الإسلام فاعتنقوه وانصهروا فيه وصارت بلادهم عربية اللسان والانتساب وإسلامية الثقافة والرسالة. وفي العهد الإسلامي تشكلت دول رسخت البعد المغاربي العربي الإسلامي ثقافيا وسياسيا خصوصا في عهد المرابطين والموحدين. وحينما ابتليت المنطقة بالاستعمار الفرنسي تترست وراء هويتها العربية الإسلامية وقاومته بها منذ البداية، ولما نشأت الحركة الوطنية في العصر الحديث تشكلت على أساس الانتماء المغاربي في صراعها ضد الاستعمار الفرنسي. فلا يخفى على أحد جهود رموز الحركة الوطنية المغاربية في بناء فكرة المغرب العربي ضمن إطار الوحدة العربية أمثال عائلة باش حبة وعبد العزيز الثعالبي ثم محيي الدين القليبي وحسين التريكي في تونس، ومصالي الحاج وعلماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومحمد لخضر حسين وزعماء تفجير الثورة الجزائرية الذين حددوا في بيان أول نوفمبر/ تشرين الثاني بأن من أهداف الثورة (تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطاره الطبيعي العربي الإسلامي)، وعلال الفاسي في المغرب وكذا محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي بدأ جهاده في الريف المغربي ثم أصبح من الرموز التاريخية للنضال من أجل المغرب العربي.

وقد أسس هؤلاء وأمثالهم منظمات وهيئات مشتركة كثيرة تبقى شاهدة على عمق البعد المغاربي في نضالهم الوطني مثل (حزب نجم شمال إفريقيا) الذي تأسس سنة 1926 وكان يضم مناضلين من مختلف أقطار المغرب العربي بعد أن تحول إلى حزب جزائري كان له الدور الأساسي في ترسيخ الفكر الثوري الذي فجر الثورة الجزائرية، و(جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين) التي تأسست سنة 1927 على يد طلبة تونسيين وجزائريين ومغاربة، و(جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية) التي تأسست بالقاهرة سنة 1942 والتي مهدت للمؤتمر التاريخي في 15-22 فبراير/ شباط 1945 في القاهرة الذي جمع الأحزاب

المغاربية الثلاثة (حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري الجديد التونسي، حزب الاستقلال المغربي) برعاية الجامعة العربية وتقرر فيه تأسيس (مكتب المغرب العربي). وفي 28-30 أبريل/ نيسان 1958 اجتمع الشمل المغاربي مرة في مؤتمر طنجة بحضور جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة، والحزب الدستوري الجديد وحزب الاستقلال. ولما أصبحت كل دول المغرب مستقلة، بما فيها موريتانيا وليبيا بدأت الحكومات تحاول تحقيق هذا الحلم على أرض الواقع فكانت البداية في لقاء وزراء الاقتصاد والمالية في المغرب وتونس وليبيا في سبتمبر/ أيلول 1964 ثم في نوفمبر/ تشرين الثاني 1967 في تونس، ثم (قمة زرالدة) في 10 يونيو 1988 بين زعماء الدول الخمس للتحضير لتأسيس الاتحاد المغاربي فلقاء مراكش وتوقيع معاهدة الاتحاد المغاربي في 17 فبراير/ شباط 1989.

استطاع زعماء المغرب العربي في الأقطار الخمسة (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) تجاوز الخلافات البينية الكثيرة التي وقعت بينهم إبان فترة الاستقلال حول القضايا الحدودية من خلال تأسيس هذا الإطار المؤسسي فكان ذلك خطوة كبيرة للمضي قدما نحو تحقيق الحلم الذي حملته أجيال من المغاربة وكافحت من أجله عقودا من الزمن.

إن الأهداف التي تضمنتها اتفاقية اتحاد المغرب العربي أهداف كبيرة منها:

في المادة الأولى:

- تمتين أواصر الأخوّة، التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدّم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقّل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

وفي المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة، المشار إليها في المادة السابقة، إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها، يقوم على أساس الحوار.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً إنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلي تنمية التعليم على كافة مستوياته، وإلى الحفاظ على القِيم الروحية والخُلُقية، المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً تبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية، وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث، تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

حينما نريد تقييم ما تحقق من هذه الأهداف الكبيرة إلى غاية اليوم نجد أن البون شاسع بين المأمول في الاتفاقية والواقع على الأرض. فبعد قرابة ربع قرن من تأسيس الاتحاد لم يتحقق سوى تنصيب مؤسسات الاتحاد وإبرام 36 اتفاقية معظمها لم يتم التصديق عليها. وعقدت ست دورات لمجلس الرئاسة كان آخرها عام 1994 والعديد من لقاءات مجلس الشورى المغاربي والمجالس الوزارية واللجان الفنية المتخصصة دون أن تتحقق الأهداف ولم تحل المشاكل العويصة كقضية الحدود والمسائل الاجتماعية العالقة وحرية التنقل والتعاون التعليمي والثقافي والتنسيق الخارجي وغير ذلك مما رسم في الاستراتيجيات المذكورة في الوثيقة. والجدير بالذكر أن الإحصائيات في المجال الاقتصادي تشير إلى أن المبادلات التجارية المغاربية، سواء على الصعيد الثنائي مع الأسواق الخارجية أم على مستوى التجارة البينية المغاربية بقيت ضعيفة جدا لم تتجاوز نسبة 4 بالمائة من الحجم الإجمالي لمبادلات دول المغرب العربي مع باقي دول العالم وهي نسبة أقل بكثير من نسبة حجم المبادلات في العالم العربي التي بلغت 10 % والتي هي كذلك ضعيفة جدا.

وفي المقابل، لم تتجاوز حصة المنطقة المغاربية من الاستثمارات العالمية نسبة 2 بالمائة من إجمالي الاستثمارات في العالم، وذلك على الرغم من أهمية الموارد الطبيعية الكبيرة لهذه المنطقة التي تحتوى على 2.5 بالمائة من الاحتياطي العالمي للنفط، و4 بالمائة من احتياطي الغاز الطبيعي، وأكثر من 50 بالمائة من احتياطي الفوسفات، بالإضافة إلى الإمكانات الزراعية الكبيرة، والسوق الاستهلاكية الهائلة التي تقدر بنحو 90 مليون مستهلك.

ولو أردنا أن نعرف الأسباب التي تقف في طريق الاندماج المغاربي فهي كثيرة منها ما هو تاريخي قديم يعود إلى الخلافات الشديدة التي ظهرت داخل (مكتب المغرب العربي) بين التيار الثوري الذي يدعو للكفاح المغاربي المشترك والتيار التفاوضي القطري، ومنه ما هو سياسي ظهر بعد الاستقلال بسبب الخلافات الحدودية والصحراء الغربية واختلاف أنماط وأيديولوجيات أنظمة الحكم وسياساتها الخارجية، ومنها ما هو داخلي يتعلق بالمشاكل الداخلية لكل قطر وبصراع الأنظمة مع القوى المعارضة من أجل البقاء في الحكم بطرق غير ديمقراطية، ومنها ما هو خارجي يتعلق بالاختراق الصهيوني لجل الدول المغاربية وتأثير دول الاتحاد الأوربي والولايات الأمريكية المتحدة التي أصبحت الدول الشقيقة المغاربية تتسابق للاستقواء بها في الخلافات القائمة بينها. وكل هذه الأسباب والنتائج لا تزال ذاتها إلى اليوم رغم التحسن الذي وقع بعد الربيع العربي والذي أضاف أسبابا أخرى وتعقيدات جديدة تؤثر سلبا في العلاقات البينية متعلقة بطبيعة الربيع العربي بشكل عام وعدم اكتماله في المغرب العربي كله بشكل خاص.

الفصل الثاني: الربيع العربي: ثورات أم (مسار ثوري)؟

لا شك أن ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي حدث كبير وشديد الأثر لا مثيل له في التاريخ العربي المعاصر. فقد استطاعت ثورة الشارع العربي أن تقلب كل المعادلات المحلية والدولية المتعلقة بالمنطقة. أنظمة عاتية ومستقرة وقوية ومسنودة انهارت تباعا في مشهد مفاجئ ومبهر لم يكن يتوقعه أكثر المحللين إدراكا وأقدرهم على الاستشراف. غير أن هذه الانقلابات الجذرية أو الجزئية التي صاحبت الربيع العربي حُمِّلت أكثر مما تطيق، وأسندت لها مهام لم تجئ لأجلها. إن الدوافع التي فجرت الوضع والدواعي التي أخرجت الناس إلى الشارع كثيرة أهمها الأوضاع المعيشية الصعبة، وتدني الخدمات العمومية، وانعدام الحرية وانتشار الفساد واستغلال النفوذ، وهدر الكرامة، والعمالة للخارج والانهزام أمام المشروع الصهيوني وغيرها. غير أن المكسب الوحيد الذي تحقق على شكل سريع ومباشر بعد انهيار الأنظمة البائدة هو الحرية المطلقة في كل الميادين. وهو أمر طبيعي، لأن الجائع المقيّد يمكنك أن تفك قيده في لحظة ولكنك لا تستطيع أن تطعمه إن لم يكن لديك ما تعطيه فيلزمه الحال شيئا من الصبر، وشيئا من الوقت، وشيئا من السعي لكي يأمن من جوع ولكي يقوى ويسترد كرامته. لو كانت الثورات العربية كالثورات التقليدية التي عرفتها البشرية من قبل، كالثورة الفرنسية والبلشفية أو كالثورات التحررية، لما كانت الحرية هي أول مكسب، لأنه عندئذ يكون من خَطط للثورة واستعد لما بعدها صاحب إمْكانٍ في التحكم في هيجان الناس واستخدامهم وتأطيرهم في تحقيق رؤيته وتطبيق برنامجه والصبر على تحقيق الحلم الذي وعدهم به. إن الثورات العربية الأخيرة نمط غير مسبوق في آليات تغيير الأوضاع، لم يكن لها قادة ولا برنامج ولا تأهبٌ لنتائجها ولا استعدادٌ لقيادتها، قادتها جماهير مستعجلة وشباب طموح متحمس، يعتقدون جميعا بأن مآسيهم سببها حكام فاسدون من ورائهم كنوز عظيمة يحجبونها عنهم، فيكفي إسقاطهم وتولية غيرهم على العاجل، لكي يقتسم الجميع الكنوز، وكأنها موقعة حربية تَدرُّ على المنتصر غنائم كبيرة قابلة للاقتسام على الفور. إن الذين يلومون الثورات العربية بسبب الفوضى التي تلتها يظلمونها ولا يفقهون طبيعتها. لكي تكون هذه الثورات حقيقية على الآجل لا بد من التعامل معها وفق طبيعتها الخاصة ومسلكها المميز على العاجل. فهي ليست ثورات بالمعنى الحقيقي للثورات التقليدية باعتبار غياب قادتها ومشروعها وتحكم طليعتها فيها. وهي ليست انتفاضات لأن الانتفاضات هي تعبير محدود عن الرفض لا تؤدي إلى انقلابات جذرية، فهي بين هذا وذاك، هي (مسار ثوري) غير قابل للتراجع ولكن سيره متعثر وبطيء أهم ما فيه الحرية وقلب الموازين، وخصوصيته أنه قلب قواعد اللعبة ولكن اللاعبين لم يتغيروا ولم ينقص منهم أحد. فالأنظمة السابقة لا تزال في ميدان اللعبة ولو سقطت رؤوسها، والأطراف الخارجية لا تزال تحرك الساحة وإن تغيرت طبيعة وأدوات تأثيرها، والأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية والفكرية الوطنية بقيت على حالها وإن تغيرت مواقعها وتلونت أساليبها وتبدلت تحالفاتها. من هذه الأحزاب والقوى من نجح في الانتخابات، وهم الإسلاميون، وذلك أمر طبيعي باعتبار حسن تنظيمهم وسبقهم في النضال والمعارضة، واقترابهم من عموم الناس، ولكنهم لا يقدرون على إقصاء غيرهم كما هو حال من فجر ثورةً وتحكم في الحكم بعدها. وفيهم من خسر الانتخابات باعتبار ضعفه السياسي السابق ولكنه يتجرأ على المنتصر ويرفض منطق الديمقراطية بمنطق الثورة وما هو إلا مستغل لهيجان الشارع ومن يحركه من الخلف، وما هو بقائد للثورة ولا للشارع. يمكننا أن نجازف فنقول بأن مسار الثورات العربية يمكنه أن يحقق نجاحات كبيرة تجيب عن كل التطلعات أكثر مما فعلته الثورات التقليدية التي كثيرا ما أنتجت ديكتاتوريات أكبر من سابقيها، وبعضها فشل مع ذلك فشلا ذريعا في التنمية وضمان العيش الرغيد. إن هذا (المسار الثوري) إبداع عربي غير مسبوق سيحقق نتائجه لصالح الأمة العربية بعد حين بسبب المكسب الجوهري غير القابل للتراجع المتمثل في الحرية التي تتصرف في الواقع العربي كـ"اليد الخفية" -التي تحدث عنها آدم سميث في مجال الاقتصاد- التي تضبط التوازن في آخر المطاف فلا يبقى في الساحة إلا من له الأهلية للبقاء بعد المرحلة الانتقالية المعقدة في مسار الثورة التي تمر بها كل البلاد العربية. إن هذه المرحلة الانتقالية ضرورية لاعتبارات طبيعية لا بد من فهمها على النحو التالي:

1. من الطبيعي أن يستعجل الناس في طلب تحسن أوضاعهم، فالثورة ثورتهم، والحرية مكسبهم، لم يمنن بها عليهم حزب من الأحزاب أو حاكم فائت أو لاحق، ولم يسبق لهم أن تمرنوا أو تدربوا أو جربوا كيف يكون التجمّل في الطلب، ومن بينهم فقراء ومنهم من لا يزال يقبض من سماسرة الفتن. ولو سمحت الأنظمة البائدة بتحقيق الإصلاح والتغيير بواسطة الآليات الديمقراطية لما استعجل الناس، ولتعودوا على التعبير عن رفضهم للأوضاع والحكومات باستعمال أصواتهم الانتخابية التي تجعل الأحزاب تتنافس لإرضائهم ضمن قواعد سياسية معلومة ومتفق عليها، ويخضع لها الجميع حتى يظهر الإبداع، ويتحقق التكامل بين دور المعارضة، ودور الحكومة، ودور الإعلام والمجتمع المدني بشكل عام، ودور المؤسسات الأمنية، فلا يَغِير أحد على أحد ولا يُضام هذا أو ذاك.

2. لا يعلم كثير من بسطاء الجمهور بأن الأنظمة التي كدّست الثروة لنفسها ضيعت مقومات التنمية لغيرها، فصار التخلف هيكليا ومظاهر الرفاهية الجزئية مغشوشة، ولا يُتصور أن ما قُدر على استرجاعه مما كان في يد الحكام يكفي لإطعام شعب بكامله، خصوصا في البلاد التي ليس فيها ريوع طبيعية كالبترول والغاز كما هو حال ليبيا، فتحقيق التنمية التي هي وحدها ما يحسن الأوضاع المعيشية تتطلب رؤى وبرامج ومشاريع واستقرارا ورؤوس أموال ونظما وقوانين وإنهاء للفساد واستردادا لما ضاع من الأموال وكل ذلك يلزمه الوقت الذي يلزمه.

3. أمام السجل الحافل من الانهيارات التي تسببت فيها الأنظمة العربية البائدة غاب الانتباه إلى أثر سلبي كبير آخر وصلت إليه البلدان العربية، وهو غياب مؤسسات حزبية ومنظمات مدنية متمرسة على العمل السياسي وتسيير الشأن العام وإدارة الأزمات وبناء التحالفات، ومتعودة على التعايش في ظل سيادة القانون والتداول السلمي على السلطة. فنتج عن هذا حالات استقطاب وتصارع على السلطة خارج المعايير الديمقراطية عمّقت اللاثقة بين الفرقاء وأعطت الفرصة لعودة التدخل الأجنبي وأرجعت المبادرة لفلول الأنظمة السابقة وجرأت العامة في الحق والباطل.

سيؤدي المسار الثوري، الذي تسكن الحرية قلبه، إلى استفاقة الجماهير وانتباههم بأنهم في الخطوة الأولى من مسار طويل يتطلب صبرا جميلا إن شاءوا، أو صبرا يحملهم عليه الواقع إن كرهوا، وسيجعل الأغلبيات الإسلامية تتأكد بأن زمن المعارضة غير زمن الحكم، وأن شعبية العذرية الدعوية غير شعبية الإنجازات الحكومية، وأن خدمات العمل الخيري غير الخدمة العمومية، وسيؤدي بالمعارضات العلمانية والليبيرالية إلى اليأس من الدعم الخارجي أو جدوى التآمر الداخلي فيلجؤوا إلى منافسة الإسلاميين بالبدائل والمشاريع والأفكار ضمن هوية الأمة والاقتراب من الناس، وبالاحتكام إلى دساتير وقوانين سيلتقي فيها الجميع في يوم من الأيام. ستتميز الأقطار التي مستها الثورات بشكل كلي أو جزئي من حيث سرعة إدراك هذه العوامل وحسن التعامل معها بما يعجل تطور المسار الثوري تطورا إيجابيا، أو من حيث تجاهلها والتوغل في سلبياتها بما يجعل المسار يتعثر وربما يؤدي إلى انهيارات كبيرة تطيل الأزمة وتعظم تكاليف اليقظة التي لا بد أن تتحقق في كل الأحوال.

الفصل الثالث: أثر الربيع العربي على العلاقات البينية في المغرب العربي

الفرع الأول ـ تطورات إيجابية نسبية في العلاقات البينية المغاربية:

لا شك أن رياح الربيع العربي قد حركت كثيرا من السواكن في الساحة المغاربية، وأرجعت الأمل في إمكانية تحريك المشروع المغاربي الراكد. فالزيارات البينية المتبادلة واللقاءات الثنائية الكثيرة التي وقعت في مختلف المناسبات بعد الربيع العربي قد تدل على ذلك ومنها:

- زيارة وزير العلاقات الخارجية المغربي سعد الدين العثماني إلى الجزائر يوم 22 يناير/ كانون الثاني 2012 في أول مهمة خارج المغرب وحفاوة الاستقبال التي حظي بها والمنهجية الجديدة المتفق عليها لتحسين العلاقات وتطوير التعاون بين البلدين بالتركيز على المتفق عليه وتأجيل المختلف حوله.
- زيارات المسؤولين التونسيين إلى الجزائر التي دشنها القائد السبسي رئيس الحكومة المؤقتة يوم 2011/03/15 ثم زيارة الشيخ راشد الغنوشي في 2011/11/20 الذي استقبله رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ورئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح ورئيس الحكومة أحمد أويحي بالرغم من عدم تمثيله لأي مهمة رسمية، ثم زيارة رئيس الحكومة الحالي حمادي الجبالي في 2102/12/03 وزيارة وزير الخارجية الجزائري لتونس وتسوية ملف الحدود البحرية ووعد الحكومة الجزائرية بتقديم دعم مالي للخزينة التونسية (في حدود مائة مليون دولار بين قرض بلا فائدة وقرض بفائدة رمزية).

- الحملة المغاربية التي قام بها الرئيس التونسي إلى مختلف أقطار المغرب العربي في بداية فبراير/ شباط 2012 وحثه زعماء هذه الأقطار على إحياء مشروع المغرب العربي ومحاولته تنظيم قمة مغاربية في تونس.
- زيارة رئيس الحكومة التونسي إلى المغرب يوم 14 يونيو/ حزيران 2012 على رأس وفد كبير ليترأس ونظيره المغربي الدورة السابعة عشرة للجنة العليا المشتركة المغربية التونسية والتوقيع على مجموعة من اتفاقيات التعاون.
- زيارة رئيس المؤتمر الوطني العام الليبي محمد المقيرف إلى تونس يوم 212/11/22، ووعد بلده بإعانة تونس للخروج من أزمتها الاقتصادية بوضع 200 مليون دولار في البنك المركزي التونسي.
- زيارة رئيس الحكومة التونسي إلى ليبيا في 2013/01/07 على رأس وفد وزاري رفيع لتمتين العلاقات الثنائية.
- تأكيد المسؤولين في المملكة المغربية على حرصهم على اتحاد المغرب العربي وأنه يبقى على رأس أولوياتهم حينما عرض عليهم الانخراط ضمن مجلس التعاون الخليجي.

بالرغم مما تحمله هذه الحركية من أهمية، ورغم الارتفاع الطفيف في حجم المبادلات التجارية بين بعض دول المغرب العربي لم تصل العلاقات البينية إلى ترسيخ علاقات تعاون ثابتة ومستقرة ومهمة تؤدي إلى تفعيل مشروع وحدة المغرب العربي الذي لا يوجد شيء غيره يدل على توجه مغاربي يقوم على أساس إرادة سياسية مشتركة جديدة. بل ثمة ما يؤشر على عودة العلاقات الثنائية إلى مستويات دنيا، خصوصا في ما يتعلق بعلاقة الجزائر بجيرانها، حيث سرعان ما عاد الجفاء بينها وبين المغرب، وغلب الفتور بينها وبين حركة النهضة واتضح بأن أصحاب القرار في الجزائر لهم صلات وطيدة مع القوى المعارضة للحكومة، وأنهم يفضلون التعامل مع رئيس الجمهورية منصف المرزوقي ضمن التحالف الحاكم في تونس رغم التوترات التي حصلت معه بسبب دعوته لعقد قمة مغاربية دون تنسيق، ونقده لرفض أصحاب القرار في الجزائر حكم الإسلاميين، وسماحه للجزائريين بالدخول إلى تونس ببطاقة التعريف دون اتفاق مسبق، وهذا علاوة عن حالة التنافر المتبادل غير المعلن بينهم وبين النظام الليبي الجديد بسبب الموقف الجزائري من الثورة الليبية وعملية تسرب السلاح الليبي إلى الجزائر ومالي. والملفت للانتباه أن الملف الأساسي الذي يتم فيه التنسيق بجدية هو الملف الأمني، كما سنرى لاحقا، الذي كان حاضرا دائما في العلاقات البينية قبل الربيع العربي.

الفرع الثاني ـ أسباب عدم تأثير الربيع العربي في العلاقات البينية المغاربية:

لا يمكن أن نقول بأن الربيع العربي أثر إيجابا على العلاقات البينية المغاربية في الوقت الراهن أو أنه سيفعل ذلك في الزمن القريب، سوى ما يتعلق بحالة التفاؤل على المستوى الشعبي وحماسة بعض الحكام الجدد مما يمكن استثماره لصالح المشروع المغاربي في مدى مستقبلي.

حينما نتابع مبادرات التقارب المغاربية بعد الربيع العربي نجدها حاضرة أكثر لدى الدولتين الأكثر حاجة إلى التقارب والتعاون لأغراض اقتصادية بشكل أساسي وهما تونس بشكل خاص ثم المغرب، فلا نجد اهتماما جديدا في الجزائر ولا حرصا كبيرا في ليبيا اللذين لا يشكوان من أزمات مالية بسبب الريع الطاقوي، كما لا نلحظ حضورا في الموضوع من موريتانيا التي تغرق في عزلة متزايدة أكثر فأكثر. ويمكن أن نذكر الأسباب التي جعلت الربيع العربي لا يؤثر كثيرا على العلاقات البينية بين دول المغرب العربي على النحو التالي:

- طبيعة الربيع العربي الذي لا يتحمل إجراءات ثورية كاملة، حتى في تونس وليبيا اللتين سقطت فيهما الأنظمة، فتونس تمر بأزمة مالية كبيرة واضطرابات سياسية وأمنية لا تؤهلها للقيام بدور ريادي في الوقت الراهن، كما أن ليبيا لا تتوفر إلى حد الآن على قيادة سياسية مستقرة بسبب الاضطرابات الأمنية والأبعاد القبلية وضعف مؤسسات الدولة. وهذا لا يعني بأن هذا الوضع نهائي في هاذين البلدين بل هي مرحلة من مراحل "المسار الثوري" الذي تحدثت عنه أعلاه والذي سينتهي ولو بعد حين إلى بناء تجربة ديمقراطية ستقيم أنظمة قوية وناضجة تفهم وتقدر أهمية المحاور والاتحادات الإقليمية وتقدر على تطويرها، خصوصا في تونس التي مهما اشتدت فيها الأزمة فثمة قدر لا بأس به من النضج السياسي لدى الطبقة السياسية، وحضور مقبول لثقافة الدولة ومؤسساتها، وقوة فارقة لحركة النهضة يجعلها تصمد أمام المحن التي تمر بها، واعتدال غالب وأهلية سياسية يؤهلانها لتجاوز أخطائها والتعامل الجيد مع تعقيدات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعلاقات الخارجية. وقد يحصل ذلك كذلك في ليبيا ولكن بشكل مختلف بسبب انتشار السلاح والبعد العشائري الغالب الذي يعيق تطور مفاهيم التنافس على البرامج والتداول السلمي الحقيقي على السلطة، وبسبب وفرة الموارد المالية الناتجة من الريع البترولي التي قد يكون لها أثر إيجابي في نجاح مسار الثورة في حالة توفر الحكم الراشد ولكنها قد تكون معيقة لقيام الحكم الراشد ذاته بسبب التدخلات الأجنبية التي تجلبها وصراع مجموعات المصالح خارج الأطر الديمقراطية الذي تنشئه، بالإضافة

إلى أن الأحزاب الإسلامية لا تتوفر على المراتب الأولى في موازين القوى السياسية حاليا بما يسهل الانجذاب والتعامل الطبيعي والسلس مع مثيلاتها في الحكومتين التونسية والمغربية.

- ومن الأسباب الرئيسية- إن لم يكن هو السبب الأول- التي منعت تأثير الربيع العربي على العلاقات البينية الرسمية في المغرب العربي هو عدم حدوث أي تغيير سياسي في الجزائر، وعدم تأثر هذا البلد برياح الربيع العربي. وباعتبار أهمية هذا البلد في الفضاء المغاربي من الناحية الجيوسياسية والسكانية والاقتصادية والأمنية وغيرها لا يمكن تصور قيام وحدة مغاربية أو شكل بيني أقل منه إن لم تكن الجزائر حاضرة فيه فكيف إن أعاقته. لقد استطاع النظام الجزائري أن يتجنب أعاصير الربيع العربي من خلال قدرته على تسكين الاضطرابات الاجتماعية بما يملكه من وفرة مالية كبيرة ناتجة عن ريع البترول والغاز، وبسبب حالة الخوف السائدة في المجتمع الجزائري بكل أطيافه من تكرر المأساة الدموية التي عاشها الجزائريون قرابة عقد ونصف من الزمن، وبالنظر إلى تراجع الحركات الإسلامية وضعف الطبقة السياسية بشكل عام وانهيار شبكات المجتمع المدني نتيجة الصراع الطويل واستراتيجيات الإقفال الذكية والممنهجة التي اتبعها النظام الجزائري. لا يخفى على أحد الموقف السلبي للنظام الجزائري من الربيع العربي، فهو يرى تحرك الشارع في البلدان العربية خطرا عليه يذكره بأحداث الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول 1988، ويُرجع إلى الذهن انتصار الإسلاميين في 1991، ويهدد بنسف الجهد الشاق والطويل والمعقد الذي بذله لإضعاف الطبقة السياسية، والتحكم الكلي في السلطة. فهو يرى، لهذه الاعتبارات، أن نجاح الربيع العربي واستقرار الأنظمة السياسية التي يتحكم فيها الإسلاميون سيؤدي حتما إلى إعادة إحياء الطبقة السياسية وعودة الإسلاميين وارتفاع طموح الجماهير وزوال خوفهم من الثورات وتحرك المجتمع المدني والجرأة على مكافحة الفساد، وهذه الاعتبارات كلها لا تشجع النظام الجزائري على تطوير العلاقات البينية مع دول المغرب العربي الأخرى التي وقع فيها تغيير كلي أو جزئي، بل ربما يرى عدم نجاحها آمن له.

- ومن الأسباب كذلك الوضع الخاص للمغرب، إننا حينما نتحدث عن الربيع العربي نجد أنفسنا نتساءل عن كيفية توصيف الحالة المغربية، هل المملكة المغربية قطر من أقطار الربيع العربي، أم هو قصة نجاح مبكرة ضمن سياق الربيع العربي، أم حالة التفاف على الربيع العربي؟

ثلاثة أسابيع بعد أحداث 20 فبراير/ شباط، التي عمت كثيرا من مدن المغرب، أعلن الملك محمد السادس مشروع تعديل الدستور الذي أُقر في استفتاء أول يوليو/ تموز 2011 ونظمت على إثره انتخابات تشريعية فاز فيها الإسلاميون وشكلوا حكومتهم الائتلافية الحالية. لا شك أن هذه الخطوة مهمة في مسار الثورات العربية وتعبر عن ذكاء المخزن أو الاستفادة من استشارات داخلية وخارجية عليمة. فقد استطاع النظام المغربي تجنب الثورة الشعبية وأن يضع بينه وبين مشاكل التنمية والفقر والحرمان والفساد حزبا إسلاميا هو حزب العدالة والتنمية، أصبح هو الذي تتوجه إليه قوى المعارضة المختلفة. بسبب هذا الوضع الجديد والمفاجئ صار جل فكر قيادة حزب العدالة والتنمية ووجدانهم وانشغالهم في الحكومة متعلقا بالبحث عن الحلول لمشاكل تنموية وسياسية مزمنة ومعقدة لا توفر لهم فرصة البحث عن مقاربات جديدة وفاعلة لتنمية العلاقات البينية المغاربية رغم أهميتها في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والبعيد. وعلاوة على ذلك لا يملك حزب العدالة والتنمية الحاكم النفوذ الكافي والإمكانيات التمويلية اللازمة والتجربة المطلوبة بما يجعله يقدر على تغيير الأوضاع كما يتمناها المغاربة ولا على تحويل السياسات الخارجية في اتجاه المغرب العربي أو غيره.

- وأما عن موريتانيا، البلد الثاني الذي لم يقع فيه تغيير في المغرب العربي في ظل الربيع العربي، فهو، خلافا للجزائر، لا توجد أسباب واضحة تمنع من التحاقه بالدول التي تأثرت بالثورات العربية كليا أو جزئيا. موريتانيا بلد فقير أكثر من 80% من سكانه يعيشون حالة فقر مدقع، وقرابة 40% من شبابه في بطالة دائمة، ويعيش معظم الناس في أحياء الضواحي ومناطقه الداخلية معاناة كبيرة بسبب الغياب أو النقص الحاد للخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والخدمات المناسبة في مجالي التعليم والصحة، بالإضافة إلى حالات الفساد وممارسة الإقصاء والتهميش بسبب تسلط العسكر والزمر الملتحقة بهم على السلطة والمال والنفوذ، وحالات ملموسة من التمييز العرقي والقبلي والجهوي. وقد تكون التجربة الديمقراطية السابقة للثورات العربية والتي جاء بها العسكر ثم أجهضوها بأنفسهم هي ما يجعل أغلب الموريتانيين في حالة انتظار لتصحيح المسار من داخل السلطة، كما أن المجاميع الشبابية، والأحزاب السياسية المتحالفة ضد النظام في إطار ما سمي بمنسقية المعارضة الديموقراطية ومن ضمنها التيار الإسلامي الممثل في حركة تواصل لم يقدروا إلى الآن على حشد قطاعات واسعة من الجماهير تحقق التغيير بواسطة الشارع أو تشجع جهات معترضة على الرئيس محمد ولد عبد العزيز داخل المؤسسة العسكرية لأخذ زمام

المبادرة كما كان الحال في انقلابات عسكرية كثيرة. وفي كل الأحوال ستمثل الانتخابات التشريعية المؤجلة منذ أكثر من سنة مؤشرا مهما في مستقبل التغيير في موريتانيا ضمن المشهد السياسي ثلاثي الأبعاد المشكل من الأحزاب التقليدية، والتيار الإسلامي المتصاعد، وحزب الحراك الشبابي من أجل الوطن المساند من قبل الرئيس الموريتاني. فالوضع الداخلي في موريتانيا إذن لا يسمح بحصول تطور في علاقة هذا البلد بالدول المغاربية الأخرى، كما أن هذه الدول ذاتها لا تظهر اهتماما بموريتانيا التي لا تؤثر إيجابا أو سلبا في أوضاعها الداخلية سوى ما يتعلق بالأمن الذي لم يتوقف التنسيق بشأنه من قَبل الثورات العربية والذي لا يفسر تكثيفه في الفترة الراهنة سوى تطور الأوضاع في مالي.

الفرع الثالث ـ تطور الأوضاع الأمنية في مالي وأثره على العلاقات البينية المغاربية:

بالنظر إلى الأوضاع الصعبة التي يعيشها سكان الأزواد بشمال مالي كان كثير منهم يلجأ إلى الشمال حيث توجد فرص معيشية أفضل، خصوصا في الجزائر التي حظي فيها كثير منهم بالتجنيس وبطاقات التموين منذ عقود خلت، أو في ليبيا لاحقا حيث أدمج كثير منهم في المؤسسات الأمنية وأصبح بعضهم يتقلد مراتب عليا. كما أن صعوبة المنطقة واستعمالها وشساعة الصحراء وغياب سلطة الدول جعلها تُستعمل للتهريب وتجارة المخدرات والسلاح والهجرة السرية ثم لجأت إليها الجماعات الإسلامية المسلحة مما جعلها توصف بأنها من أخطر المناطق في العالم فاهتمت بها مختلف أجهزة الاستخبارات الإقليمية والدولية التي استطاعت أن تحقق اختراقات كبيرة في صفوف الجماعات الانفصالية والجهادية المتواجدة بها. ولما انهار نظام القذافي في ليبيا وقع تطور غير مسبوق في قضية الأزواد حيث تدفقت إليها العناصر الطوارقية التي كانت في ليبيا وتدفقت معها كميات هائلة من السلاح وقعت في أيدي مختلف الجماعات الانفصالية والسلفية الجهادية. في أكتوبر/ تشرين الأول 2011 تأسست الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) التي أسندت قيادتها العسكرية للضابط السابق في الجيش الليبي (محمد ناجم) وأطلقت شرارة المواجهات مع الجيش المالي ثم لحقتها وتجاوزتها الحركات الجهادية الطوارقية والعربية (أنصار الدين، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ومعها الحركات العديدة المنبثقة منها كحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وحركة أنصار الشريعة وحركة الملثمين وحركة الموقعين بالدماء)، ثم جاء التدخل العسكري الفرنسي بدعم أممي وغربي أعجز الموقف الجزائري والموريتاني الرافض للحل العسكري في البداية والذي أخذ في التطور بشكل التدريجي لدعم التدخل بأشكال معلنة وغير معلنة ومنها فتح الأجواء للطيران الفرنسي من قبل الجزائر. ثم وقعت الحادثة الخطيرة المتمثلة باقتحام محطة عين أمناس من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة ونهايتها المهولة، ولا تزال الأحداث جارية وتتطور بشكل لا يوحي بأن ثمة حلا سياسيا دائما يهدئ الأوضاع خصوصا مع الانتهاكات الخطيرة في حق سكان الأزواد العرب والطوارق من قبل الجيش المالي وعدم تمكن فرنسا من كسر القدرات العسكرية للجماعات الأزوادية الإسلامية والانفصالية التي انسحبت من المعركة وأبقت على جاهزيتها لمواصلة المعركة بعد نهاية الحملة الفرنسية، هذه الحملة التي أظهرت بأن الفرنسيين لا يهمهم إلا الوصول إلى الأرض المالية عسكريا والمكوث فيها بالقدر والكيفية التي تحافظ بها على مصالحها في المنطقة وحماية شركاتها (أريفا، شال وتوتال) التي تمُلي على المسؤولين الفرنسيين السياسة الإفريقية المتبعة منذ عهد ميتران غير مكترثين بويلات الآثار الناجمة عن تدخلهم العسكري على سكان الساحل والمغرب العربي.

إن النظر من هذه الزاوية الأمنية يجعل الحكام المعترضين على الربيع العربي في الجزائر وموريتانيا والمغرب والمقتنعين بخطهم أكثر أريحية في الدفاع عن مواقعهم، كما يجعل العلاقات البينية بين دول المغرب العربي تتجه خصوصا إلى التعاون الأمني برؤى قاصرة ومستعجلة (كما هي العادة قبل الثورات العربية) لا تهتم إلا بمعالجة الآثار الأمنية الآنية بعيدا عن التعاون الاستراتيجي والحضاري الشامل الذي يحل المشاكل الأمنية وأسبابها بشكل جذري. بل حتى هذا التعاون الأمني لا يستند على الحد الأدنى من الثقة المتبادلة، فالكل يتهم الكل بطرق غير مباشرة، فليبيا متهمة بأنها هي السبب الرئيس لتطور الأوضاع ولا تزال أرضا خصبة ومرتعا لائقا للجماعات المسلحة، والجزائر متهمة باختراق الجماعات المسلحة وتوجيهها، والمغرب متهم بالمزايدة على الجزائر من خلال تعاونه مع الفرنسيين والغربيين في قضية مالي لتحسين علاقاته بهم، وموريتانيا متهمة بإيواء عناصر إرهابية، وغير ذلك مما ينشر عبر التسريبات المختلفة.

رغم هذه الشكوك وأجواء اللاثقة يمكن القول إن لقاء القمة الثلاثي يوم 12 يناير/ كانون الثاني 2012 الذي جمع الوزير الأول عبد المالك سلال ورئيس الحكومة الليبية علي زيدان ورئيس الحكومة التونسية حمادي الجبالي بمدينة غدامس على إثر الأوضاع في مالي بأنه لقاء غير مسبوق من حيث الأهمية والزمن والقرارات التي اتخذت فيه. فقد وصفه رئيس الوزراء الجزائري بأنه "تاريخي" ونعته رئيس الحكومة الليبي بأنه "لقاء قمة بامتياز" وذكره رئيس الحكومة التونسي بأنه "محاولة جادة لتوحيد الجهود". وقد اتفق المسؤولون الثلاثة على عقد اجتماع دوري كل أربعة أشهر يجمع رؤساء حكومات، لمعالجة المسائل العالقة، ومناقشة التوصيات التي ترفعها لجنة متابعة انبثقت عن اللقاء. وبالتزامن مع اجتماع رؤساء الحكومات، عُقدت اجتماعات موازية لوزراء الدفاع والداخلية في البلدان الثلاثة، واجتماعات لرؤساء الأركان والقادة العسكريين في

المناطق الحدودية. وأعلن البيان الختامي لهذا الاجتماع بدء التحضير لإبرام اتفاقية أمنية مشتركة، وتشكيل فرق عمل لوضع تصور مشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة، وتسيير دوريات لمراقبة الحدود المشتركة لمنع أي اختراقات أمنية، وعقد لقاءات دورية بين الأجهزة الأمنية المحلية، وتكثيف التنسيق الأمني والزيارات بين كبار مسؤولي الأجهزة المختصة للدول الثلاث، وإنشاء نقاط مراقبة مشتركة على الشريط الحدودي. وأوصى البيان بتنمية المناطق الحدودية، من خلال إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والقطاعات الحكومية وتكثيف التعاون بين الغرف التجارية.

ويلاحظ في البيان بأن القضايا الأمنية اتخذت بشأنها قرارات واضحة ومباشرة وفورية، بخلاف القضايا التنموية فقد جاءت في صيغة توصيات فقط دون تشكيل أي آلية متابعة وبلا تحديد لآجال تحريك اتحاد المغرب العربي بل إن رئيس الحكومة الليبي كان واضحا في توصيف طبيعة هذا اللقاء حين قال: "هذا لقاء أمني يناقش الجوانب الأمنية بكل أبعادها" رغم مرافعته عن ضرورة التحاق المغرب وموريتانيا في الجهود المبذولة لبناء المغرب العربي على حد قوله.

يبدو واضحا من خلال ما سبق بأن العلاقات البينية المغاربية في ظل الربيع العربي يطغى عليها الجانب الأمني. وهو أمر متفهم بالنظر إلى حساسية الوضع ولكن المؤمل أن حماسة مسؤولي الدول الثلاث وتفاؤلهم باللقاء وشعورهم بخطورة الوضع تدفعهم إلى الشعور بحاجة الجميع للتعاون ضمن رؤية شاملة وبعيدة المدى ومن خلال مؤسسات فاعلة وذات مصداقية في إطار مشروع اتحاد المغرب العربي المعطل.

الفرع الرابع ـ العوامل المشجعة على تطوير العلاقات البينية المغاربية في ظل الربيع العربي:
رغم نسبية تطور العلاقات البينية في ظل الربيع العربي وطغيان الجانب الأمني على هذه العلاقات وتعثر الثورات العربية، ورغم صعوبة العوائق المانعة لتحقيق حلم الوحدة المغاربية وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية، ثم نوعية الحكام ومسائل الحدود والارتباطات الخارجية والاختراقات الصهيونية المعلومة والخفية، توجد عوامل قوية جديدة مساعدة على تغيير الأوضاع وقيام علاقات بينية متينة وثابة ومفيدة وبناء حلم اتحاد المغرب العربي على المدى المتوسط ومن هذه العوامل:

1. البعد الأمني ومخاطر التدخل الأجنبي وما يمثله ذلك من تهديدات على الجميع، مما قد يساعد على تشكيل الوعي لدى المسؤولين بضرورة العمل المشترك على العاجل كما هو حاصل الآن، مع الانطلاق بدون انتظار لحل المشكل جذريا وبشكل شامل عن طريق تفعيل اتحاد المغرب العربي، وتمُثل التوصيات التي انبثقت عن قمة اغدامس مؤشرا إيجابيا على هذا الطريق.
2. أجواء الحرية التي ستمكن الجماهير المغاربية من الضغط على الحكام لفتح مجال التقارب بينها، كما أن وسائل الاتصال الجديدة وسهولة التواصل والفرص المتصاعدة لتشكيل مجتمع مدني حر وفاعل ووسائل إعلام قوية ومستقلة وذات مصداقية في كل البلدان المغاربية بلا استثناء، ستتيح الفرصة لتنامي الوعي الشعبي بأهمية الوحدة المغاربية وتأثيرها الإيجابي على مصالح الأفراد والجماعات والدول، وما يمكن أن يتوفر لعموم المواطنين في المغرب العربي من تسهيلات لا حد لها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والفنية والإبداعية فلا تصبح ثمة قوة تمنع من سيرهم الثابت والمركز نحو وحدتهم بل وإلغاء الحدود بينهم كما هو الحال في الاتحاد الأوربي. مع التأكيد هنا على تأثير نجاح مسار الثورات العربية إذ كلما كان استقرار ونجاح الدول التي وقعت فيها تغيرات جزئية أو كلية سريعا وبيِّنا، كان السكان في دول المغرب العربي أكثر حرصا وتطلعا على تحقيق وحدتهم، وكلما طالت الاضطرابات وتأخرت النجاحات، كانوا أميل للعزلة القطرية وأقل حرصا على التواصل المغاربي.
3. إمكانية تطور الأوضاع في الجزائر لتحقيق خطوات مهمة في الإصلاح السياسي وكسر الجمود الحاصل، إذ لن يستطيع نظام الحكم الاستمرار في إحكام قبضته على المجتمع والدولة بسبب مشاكله الداخلية وانكسار تحالفه السياسي وتفرق الأحزاب التي كان يعتمد عليها، واتجاه المعارضة إلى تشكيل تكتلات تقوى يوما بعد يوم ومنها الأحزاب الإسلامية، وبسبب الأوضاع الاقتصادية الهشة المرتبطة بالريع البترولي التي لن تصمد طويلا أمام مخاطر تراجع مستويات إنتاج البترول والغاز التي يشير إليها كثير من الخبراء، ومخاطر تضخم أسعار المواد الاستهلاكية في الأسواق العالمية التي تستوردها الجزائر بالعملة الصعبة وتدعم أسعارها في الأسواق الداخلية لتسكين التوترات الاجتماعية المتصاعدة في كل جهات الوطن، مع عدم، وجود مؤشرات تدل على بروز نسيج من المؤسسات الاقتصادية التنافسية في مجالات الصناعة والفلاحة والخدمات من شأنها أن تضيف قيما مضافة خارج المحروقات وتوفر مناصب شغل حقيقية ودائمة كما يؤكده التقرير الأخير لسنة 2012 للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي وضع التنافسية الاقتصادية الجزائرية في الرتبة 110 من 140 دولة بتراجع 23 رتبة على السنة الماضية رغم إنفاق مئات المليارات على إنعاش لاقتصاد منذ أكثر من عشر سنوات. ويضاف إلى كل هذا حجم الفساد الذي بلغ مستويات غير مسبوقة قد تؤدي إلى تفكك مفهوم الدولة والمؤسسات وانهيار الوضع القائم، بالإضافة إلى تراجع

حضور الطبقة القديمة من الحكام المتسببين في الوضع الراهن بسبب المرض والوفاة والسن، وإمكانية بروز طبقة جديدة أكثر عقلانية وتفهم للتطورات الحاصلة.

4. شعور المسؤولين في الدول المغاربية الأخرى بأهمية العمل المشترك بسبب القناعات التي يحملها الحكام الجدد وبسبب الصعوبات الاقتصادية التي تعيشها كل أقطار المغرب العربي، مما يجعل الحكام مهما كانت خلفياتهم الفكرية والسياسية، يشعرون بالحاجة للتعاون والتكامل المغاربي في ظروف جديدة تؤدي فيها الأوضاع الاقتصادية المتدهورة إلى تغيير الأنظمة وإسقاط الرؤساء والأسر الحاكمة. فبالإضافة إلى الوضع الهش الذي يشكو منه الاقتصاد الجزائري كما أشرنا إليه أعلاه، يعرف الاقتصاد المغربي كذلك انخفاضا في القدرة التنافسية وارتفاعا في معدلات البطالة وتراجع عوائد السياحة وتحويلات المهاجرين المغاربة بسبب الأزمة الأوربية، كما أن الاقتصاد التونسي تأثر كثيرا بالاضطرابات الحاصلة التي أثرت على عوائد السياحة وأدت بخروج كثير من المستثمرين الخواص، بالإضافة إلى الصعوبات التمويلية التي ستكبل البلد بمعدلات مديونية متصاعدة، كما أن الاقتصاد الليبي في وضع سيئ كذلك بسبب غياب أي مورد آخر غير النفط مع انعدام توزيع عوائده على الأقاليم بسبب انهيار المؤسسات وتفكك المؤسسة المالية وتعطل نظام الإقراض الذي كان موجودا في عهد النظام السابق، وعدم تعويضه مع غياب آليات رقابية فعالة. وأما عن الاقتصاد الموريتاني فهو الحلقة الأضعف في المجال الاقتصادي المغاربي وقد أشرنا إلى حالته سابقا. ومع توفر ميزة التكامل والتنوع بين اقتصاديات دول المغرب العربي يمكن أن تحل هذه المشاكل في إطار الحكم الرشيد الذي سيفرضه مسار الثورات العربية بالتدرج ضمن رؤى اقتصادية مغاربية تسهل إقامة مشروعات من كل الأحجام والأنواع وخصوصا المشروعات كبيرة الحجم ذات الإنتاج الموسع، مما يساعد على تخفيف تكاليف الإنتاج وتقليل المخاطر الاستثمارية مع قدرات تمويلية سهلة ووجود سوق داخلية موحدة ومتناسبة مع الاحتياجات والأبعاد الاجتماعية والثقافية للمنطقة تسمح بحماية الاقتصاد المغاربي من الهزات التي تتسبب فيها الأزمات الاقتصادية العالمية، وتمنح ظروفا أفضل في مجال الاتفاقات الدولية التي تُبرم في إطار الاتحاد مقارنة بما قد يكون عليه وضع هذه الدول منفردة، وكل هذا يساعد على النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التوظيف والتخفيف من البطالة وانتقال رؤوس الأموال وزيادة حركة اليد العاملة.

الخلاصة

وفي الأخير يمكننا القول إن العلاقات البينية المغاربية وبناء اتحاد المغرب العربي هو مطلب تاريخي ووطني في كل دول الاتحاد، تستدعيه الانتماءات الدينية واللغوية والثقافية، وتستجلبه الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية. وهو أمر سيبقى حاضرا في وجدان الشعوب إلى أن يمن الله على المنطقة بساسة وحكام يستجيبون لهذا المطلب ويحققون هذا الحلم. ورغم الخطوات المهمة التي اتخذت في هذا الاتجاه بعد فترة الاستقلال لم تتجسد الأهداف التي سُطرت ولم تتحقق الطموحات التي رسمت حتى جاءت الثورات العربية فأثرت تأثيرا إيجابيا نسبيا في تحريك العلاقات البينية المغاربية عبَّرت عنها الزيارات المتبادلة بين المسؤولين واتفاقات التعاون وبعض المبادلات دون نتائج حاسمة تبشر بتطور عاجل وسريع. غير أن هذه الثورات أضافت أسبابا أخرى أثَّرت سلبا على العلاقات داخل الاتحاد لأسباب تتعلق بطبيعة الربيع العربي الذي حُمِّل متطلبات تفتضيها الثورات التقليدية وما هو بذاك، إذ هو "مسار ثوري" يقع بين الانتفاضة والثورة، يتطلب الصبر والمصابرة حتى تختفي سلبياته التي ظهرت في تونس وخصوصا في ليبيا وحتى يحقق نتائجه بالتدرج فتكتمل به مقاصد الثورة. كما أن من الأسباب التي أخرت تطور العلاقات البينية المأمولة تأخر الربيع العربي في موريتانيا، وتجنبه الجزائر التي ينظر حكامها بعين الريبة لهذا الربيع مما يؤثر في تأخر تفعيل العلاقات المغاربية بالنظر لأهمية هذا القطر وقدرته على التعطيل إن شاء. ومن الآثار السلبية للربيع العربي اندلاع الحرب في مالي والتدخل العسكري الفرنسي والتهديد الأمني للدول المغاربية التي كان اقتحام محطة عين امناس من قبل الجماعات المسلحة مؤشرا خطيرا له. وقد استَدعَى هذا الخطر التنسيق المكثف بين الدول المغاربية في اغدامس بين رؤساء حكومات الجزائر وليبيا وتونس، مما أعطى البعد الأمني الملمح الأساسي لتطور العلاقات البينية المغاربية. غير أن ثمة بعض العوامل التي أفرزها الربيع العربي قد تساعد في تقريب الدول المغاربية لبعضها البعض. وأولها البعد الأمني ذاته الذي يمثل خطرا على الجميع، والحرية المكتسبة التي لا تقبل التراجع، والتي سيكون لها الأثر الكبير في ضغط الشعوب على الحكام، و في تنمية وعي الجماهير بمصالحهم في الاتحاد والتقارب، كما أن الوضع في الجزائر ينبئ بإمكانية تغيُّر الأوضاع تدريجيا لأسباب سياسية واقتصادية قادمة، وأن المسؤولين في الدول المغاربية الأخرى سيبذلون جهدا كبيرا في تفعيل التعاون والتكامل والاتحاد لقناعات بعضهم ولشعور جميعهم بمخاطر الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بلدانهم ولعلمهم بما يوفره العمل المشترك وتحقيق حلم الاتحاد من منافع مؤكدة.

المراجع

لم يعتمد هذا الموضوع على أي مرجع من حيث الأفكار الواردة فيه واستعملت بعض المراجع للتأكد من بعض التواريخ والإحصاءات، وهذه الكتب الواردة في قائمة المراجع مفيدة للتوسع في الموضوع.

- صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ، 1971

- علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، ط 1، دار الكلمة للنشر، بيروت 1980
- ادريس الرشيد، ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس - ليبيا، 1981.
- محمد الميلي ،لمغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب ، ط 1 دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.
- محمدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- - مصطفى الفيلالي: المغرب العربي الكبير نداء المستقبل ، ط 2، م د و ع، بيروت، 1989.
- أحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط 1، م د و ع، بيروت، 1993
- محمد بلقاسم: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي، 1910 1954 ، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1994
- محمد صالح الهرماسي: مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر، ط 1، دار الفكر، دمشق، 2001
- السعيد مقدم، الاتحاد المغاربي، واقع وتقييم، مجلة الإدارة، المجلد10، العدد 2، 2000.
- علال الفاسي:الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003
- توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006
- ميكائيل لودرز، أيام الغضب: الثورة العربية تغير العالم، دار بيك فيرلاغ، ميونخ 2012،
- مجلة منار الهدى: مجموعة دراسات تحت عنوان: الربيع العربي، أسئلة المرحلة، المغرب، 2012.
- ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012.

_ Jean Pierre Filiu ; La revolution arabe : dix leçons sur le soulevement démocratique, Fayard, 2011.
- Hamid Debershi, The Arab spring : the end of post colonialism ; ed Z ; 2012 ; London.
_ Denis Bauchar, le nouveau Monde Arabe, enjeux et instabilités, ed André Versaille, 2012.

انتهى